

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٢٤٩**

الثلاثاء، ٨ أيار/مايو ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة فرونيتسكا	(بولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بولينسكي
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيدة شولغين نيوني
	الصين	السيد تسانغ ديان بن
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيدة غيغين
	كازاخستان	السيد تيمينوف
	كوت ديفوار	السيد جيجي
	الكويت	السيد الفصام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة تاتشكو

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

1813839 (A)







افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ وسعادة السيد إسماعيل وايس، المبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى جنوب السودان. والسيدة جاكلين ناسيوا، ممثلة مركز الحوكمة الشاملة والسلام والعدالة.

ينضم إلى جلسة اليوم السيد وايس والسيدة ناسيوا عن طريق التداول بالفيديو من أديس أبابا وجوبا، على التوالي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطتين إعلاميتين من السيد لاكروا والسيدة ناسيوا. وسوف أقدّم إحاطة إعلامية إلى المجلس بصفتي رئيسا للجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان.

أعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي وللزميلين من الاتحاد الأفريقي، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، لتقديم معلومات مستكملة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في جنوب السودان.

إن جلسة اليوم تأتي في الوقت المناسب، إذ نتطلع إلى الجولة القادمة من محادثات السلام في منتدى التنشيط الرفيع المستوى في أديس أبابا. ولئن كنت، سأتكلم في المقام الأول عن التطورات الرئيسية التي حدثت في البلد منذ آخر إحاطة إعلامية مقدمة إلى مجلس الأمن في آذار/مارس (انظر S/PV.1978)، من الأهمية بمكان أن أؤكد لمجلس الأمن أن عملية السلام تمر بمنعطف حاسم.

وإذ تذهب الأطراف إلى الجولة المقبلة من منتدى التنشيط الرفيع المستوى، فإنهما لا يزالان مختلفين كثيرا بشأن المسائل الحاسمة المتعلقة بالحوكمة والأمن. ولا تزال الأطراف تتجادل بشأن الحصص الوزارية في أي حكومة انتقالية، في حين أن الاتفاق على طرائق وقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية الانتقالية، بما في ذلك الترتيبات الأمنية وإصلاح القطاع الأمني في جوبا، لا يزال بعيد المنال. وعلى الرغم من أن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) قد عملت على محاولة تضييق الفجوة قبل المحادثات - وأنا متأكد من أن المبعوث الخاص السفير وايس سيقول لنا المزيد بشأنها - فقد شدد مسؤولو الحكومة والمعارضة على استمرار التباين في مواقف الأطراف للأمين العام المساعد كيتا، الذي عاد لتوه من جنوب السودان وإثيوبيا.

ولئن كان الرئيس كير وحكومته مرارا قد تعهدوا مرارا بالمشاركة بصورة بناءة في منتدى التنشيط الرفيع المستوى، يتزايد الخطاب الذي ينادي بالتمديد الأحادي الجانب لولاية حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية والإعداد للانتخابات اللاحقة، إذا أخفق منتدى التنشيط الرفيع المستوى في إيجاد حل ''مقبول''. تلك كانت الرسائل التي بعثت إلى الأمين العام المساعد كيتا أثناء وجوده في جوبا قبل ثلاثة أسابيع.

وفي الوقت نفسه، وقبل أسبوعين، عُرض على المجلس التشريعي الوطني الانتقالي مشروع التعديل الدستوري، الذي

سيُدرج اتفاق السلام لعام ٢٠١٥ في الدستور الانتقالي في وقت حيث يجري استعراض ذات الاتفاق في منتدى التنشيط الرفيع المستوى. وأخيرا، وفي الأسبوع الماضي، عقدت الحركة الشعبية لتحرير السودان اجتماعا استثنائيا لمجلس التحرير الوطني التابع لها بهدف عام يتمثل في تعزيز السلام من خلال إعادة توحيد الحركة الشعبية لتحرير السودان وإجراء الانتخابات.

وحضرت أيضا عدة شخصيات أجنبية. ولئن كانت الجهود الرامية إلى إعادة توحيد الحركة الشعبية لتحرير السودان – الشمال جديرة بالذكر، فإن اتباع نهج موحد ومنسق من جانب جميع الشركاء الإقليميين والدوليين دعما لمبادرة سياسية شاملة للجميع أمر بالغ الأهمية في هذه المرحلة من عملية السلام.

وقبل أسبوعين، التقيت أيضا مع السفير فرانسيس دينق، وهو أحد أعضاء اللجنة التوجيهية للحوار الوطني، وقد كان في جولات لتقديم إحاطات إعلامية عن التقدم المحرز في الحوار الوطني. ويبدو أنه تم إنجاز المشاورات الشعبية، وتشمل الخطوات التالية إطلاق عملية مراجعة الدستور، التي ستتضمن نتائج المشاورات وستضع إطارا للانتخابات. وكان قد أشير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨ باعتباره موعدا لإنجاز تلك العملية.

ومع ذلك أتيحت لي في الوقت نفسه الفرصة لإثارة هذه التطورات مع الوفد الزائر من مجلس الكنائس في جنوب السودان. وفي تقديراته أن الحوار الوطني لم يكن عملية شاملة بسبب استبعاد الكثير من الناخبين السودانيين الجنوبيين المقيمين في الأراضي التي تسيطر عليها المعارضة من المشاورات التي جرت على الصعيد المحلي. وعلاوة على ذلك، كان الوفد صريحا فيما يتعلق بالانتهاكات الخطيرة المرتكبة بحق المدنيين من كلا الجانبين، وأعرب عن شعوره بالقلق إزاء التدهور المطرد للوضع الإنساني والاقتصادي في البلد.

ويجدر الثناء بالهدف من إجراء المشاورات الشعبية ولكن يجب النظر إليها مقترنة بالعمليات السياسية الأخرى، وينبغي أن تكون شاملة للجميع. إلا أن الأمر ليس كذلك في الوقت الحالي، حيث تواصل أحزاب المعارضة مقاطعة ما تراه عملية معيبة.

ولدينا اعتقاد راسخ بأن إجراء الانتخابات في ظل البيئة السياسية والأمنية والإنسانية الحالية غير واقعي وربما يأتي بنتائج عكسية. وكما ندرك جميعا، فعلى الرغم من التوقيع على اتفاق وقف الأعمال العدائية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، إلا أن الحكومة والمعارضة لا تزالان تواصلان المواجهة المسلحة والسيطرة على الأراضي وإرغام المدنيين على النزوح. وفي مثل هذه الحالات، دائما ما يعاني المدنيون لأنهم هم الذين يتحملون وطأة العنف. ومن المثير للقلق بوجه خاص تصاعد العمليات العسكرية بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان – المعارضة خلال الفترة بين رفع المنتدى الرفيع المستوى لتنشيط المحادثات في شباط/فبراير والآن، وهي فترة كنا نتوقع أن يفكر فيها الطرفان في ما يمكن أن يقدماه من تنازلات لإنهاء العنف في جنوب السودان وبذر بذور السلام. وليست هناك أي مؤشرات جدية على تنفيذ اتفاق وقف الأعمال العدائية، في حين لا يزال وقف إطلاق النار بعيد المنال.

ونجتمع اليوم في أعقاب تصاعد الأعمال العدائية في ولاية الوحدة بين قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان – المعارضة بهدف تشريد السكان، وبالتالي تأمين المناطق التي تسيطر عليها المعارضة حتى الآن، وكذلك تأمين طرق الإمداد بين بانتيو ولير. وتشير التقارير إلى أن تجدد القتال في حوالي الأسبوع الثالث من نيسان/أبريل شمال منطقة مايندیت ثم امتد إلى مناطق شمال وجنوب شرقي لير، قد أدى إلى تشريد المدنيين بأعداد كبيرة، بما في ذلك إفادات المدنيين الفارين إلى المستنقعات ومن ثم إلى مناطق الحماية المؤقتة المجاورة للقاعدة المؤقتة التي تديرها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في لير هربا من العنف العشوائي وحرق الممتلكات ونهبها.

وهناك في الوقت الحالي ٧٤٤ ١ من النازحين الساعين للجوء في منطقة الحماية المؤقتة. وأبلغت البعثة عن نشر الجيش الشعبي لتحرير السودان ناقلات الأفراد المدرعة لتطهير الطرق، وأنها سمعت إطلاق نيران المدفعية. وفي ٢٦ نيسان/أبريل، أدت أعمال القتال التي نشبت بالقرب من لير إلى اندلاع حريق في قاعدة العمليات المؤقتة التابعة للبعثة. وأود أيضا أن أضيف أن الشركاء في مجال العمل الإنساني قد اضطروا لإجلاء معظم المناطق المتضررة بسبب تزايد الأعمال القتالية، ما أدى إلى تعطيل مجموعة من الأنشطة، بما فيها الأنشطة المتعلقة بالصحة والتعليم والتغذية وتوفير المياه والمرافق الصحية لآلاف الأشخاص.

وعلى خلفية هذا التدهور الملحوظ في الحالة الأمنية، سافر الممثل الخاص شيرير إلى لير في الأسبوع الماضي وشهد مباشرة آثار الدمار التي خلفتها الاشتباكات، بما في ذلك القرى المهجورة وحرق الأكواخ وتخريب المرافق الصحية، إضافة إلى وقوع الإصابات بين المدنيين – بمن فيهم الأطفال نتيجة للقتال. واجتمع خلال زيارته إلى المناطق المتضررة مع السلطات الممثلة للحكومة والمعارضة، وحث الطرفين على احترام اتفاق وقف الأعمال العدائية والسيطرة على قواتهما. وفي غضون ذلك، أوفدت البعثة على وجه الاستعجال فريق تحقيق من شعبة حقوق الإنسان بغرض التحقق من إفادات عديدة عن استهداف المدنيين عمدا من قبل القوات العسكرية المتحالفة مع الجيش الشعبي لتحرير السودان وعصابات الشباب خلال تلك العمليات، بما في ذلك حرقهم أحياء داخل الأكواخ ومطاردتهم في المستنقعات. وزاد انعدام الأمن أيضا في ولاية جونقلي بعد تمكن الجيش الشعبي لتحرير السودان من تحسين وضعه في مدينة وات والاشتباكات اللاحقة التي حدثت في أكوبو والمناطق التي حولها التي تسيطر عليها المعارضة. وفي الوقت نفسه، تواترت التقارير أيضا عن وقوع اشتباكات في أجزاء من ولاية وسط الاستوائية.

وأود أن أضيف هنا أن العنف الجنسي لا يزال سمة بارزة من سمات النزاع. وتلقّى فريق التحقيق السريع في حقوق الإنسان التابع للبعثة الذي أُبتعث بغرض توثيق الأضرار الناجمة عن القتال الذي نشب مؤخرا في لير في ولاية الوحدة والمناطق المجاورة عدة روايات مثيرة للقلق عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، بما في ذلك اغتصاب الفتيات الصغيرات والاغتصاب الجماعي. وتزيد هذه التقارير الأخيرة من تعقيد ما نعلمه سلفا عن بؤس أوضاع النساء والفتيات في جنوب السودان اللائي ما يزلن ضحايا لمستويات مروعة من العنف. ويجب علينا التصدي لذلك على وجه الاستعجال لضمان المساءلة عن تلك الانتهاكات والتجاوزات ووضع حد لتلك الأفعال الشائنة مرة واحدة وإلى الأبد.

وفي الوقت نفسه، يستمر تدهور الحالة الإنسانية كنتيجة مباشرة لطول أمد النزاع. فقد شرِّد نحو ٤,٣ ملايين شخص حتى الآن، بمن في ذلك ١,٧ مليون شخص نازح و ٢,٥ مليون شخص آخرين عبر الحدود. وفي آذار/مارس، أبلغت وكالات الأمم المتحدة عن تسبب النزوح الناجم عن النزاع في تفاقم حالة الأمن الغذائي المزرية أصلا في البلد، وتوقع المزيد من تدهور الأمن الغذائي مع اقتراب موسم الجفاف خلال الفترة الممتدة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه، وأن من المرجح أن يكون أسوأ تدهور يشهده البلد على الإطلاق.

ومع ذلك، ما زال العاملون في مجال تقديم المعونة يستهدفون خلال هذا النزاع. فمنذ بداية الأزمة في عام ٢٠١٣ قتل نحو ١٠٠ من العاملين في مجال تقديم المعونة، مع استهداف كثيرين آخرين بالهجمات أو الخطف. وهذا أمر غير مقبول تماما في الوقت الذي يسابق فيه هؤلاء الأفراد أنفسهم الزمن لإنقاذ الأرواح.

وتواصل البعثة جهودها لحماية المدنيين عن طريق توسيع نطاق أنشطتها في مجال الحماية، وهي تعمل جنبا إلى جنب

أيضا مع الشركاء لأجل التصدي لتدهور الحالة الإنسانية، فضلا عن دعم جهود المصالحة والقدرة على التكيف على المستوى الشعبي حيثما كان ذلك ممكنا. غير أن النجاح يظل نسبيا في هذه البيئة المعقدة من جراء استمرار القتال وانعدام الأمن.

وبالتالي، أكرر القول بضرورة المساءلة الحقيقيقة عن استمرار العنف في جنوب السودان. ولا مناص من أن تترتب العواقب عن الانتهاكات الصارخة لاتفاق وقف الأعمال العدائية وعدم الوفاء بوعود حماية المدنيين. وكخطوة أولى في هذا الاتجاه، أدعو مجلس الأمن إلى حث الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على النشر العلني للتقارير عن انتهاكات وقف إطلاق النار التي صاغتها آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية. وتعمل الآلية لرصد الانتهاكات المبلغ عنها والتحقق منها، إلا أنه لا يزال يتعين إصدار تلك التقارير والتداول فيها. وما لم تترتب العواقب عن تلك الانتهاكات، فلن يكون هناك من تجب مساءلته سوانا نحن لسماحنا بتصاعد الأزمة دون رقابة وإدامة انعدام الثقة في التوصل إلى حل سياسي للأزمة.

وأخيرا، أود أيضا أن أحث مجلس الأمن على استخدام نفوذه لتبديد ذلك الخطاب غير الصحي عن تغيير النظام الذي يود بعض القادة في جنوب السودان استخدامه ضد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في محاولة لكسب الدعم الشعبي. وليس ذلك الخطاب في مصلحة أحد، بل إنه يبذر بذور الكراهية والارتياب الشديد في بلد يواجه تحديات كبيرة ويتوطن فيه العنف المحلي.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد لاكروا على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد وايس.

السيد وايس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على دعوتي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن اليوم بشأن حالة تنفيذ منتدى التنشيط الرفيع المستوى للاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان، بقيادة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

ويذكر المجلس أنه قد أنيطت بي مهمة دعم مجلس وزراء الهيئة بغرض تيسير العملية الرامية إلى تنشيط اتفاق السلام في جنوب السودان لعام ٢٠١٥. وتقتضي ولاية التنشيط الجمع بين الأطراف في الاتفاق والجماعات المستبعدة بغرض التداول والاتفاق على المعايير التالية لاتفاق السلام: أولا، اتخاذ تدابير ملموسة لاستئناف الوقف الدائم لإطلاق النار. ثانيا، اتخاذ الخطوات اللازمة لاستئناف التنفيذ السلمي والشامل لاتفاق السلام. ثالثا، وضع جدول زمني واقعي ومنقح لتنفيذه بطريقة تؤدي إلى إجراء انتخابات ديمقراطية في نهاية الفترة الانتقالية.

وعملا بهذه الولاية، سأركز في إحاطتي الإعلامية على التقدم المحرز في عملية التنشيط منذ الإحاطة الإعلامية السابقة التي قدمتها إلى المجلس (انظر S/PV.8192). وأود أن أسلط الضوء أيضا على المسائل المعلقة في عملية التنشيط، بما في ذلك الإجراءات التصحيحية المتخذة لمعالجتها، وسأختتم بياني بالحديث عن سبل المضي قدما.

يذكر المجلس أن عملية التنشيط تُنفذ على مراحل. وقد يسر وسطاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بنجاح المرحلة الأولى من منتدى عملية التنشيط، والتي توجت باتفاق وقف الأعمال العدائية وحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني، الذي وقعته الأطراف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وأعقب ذلك المرحلة الثانية، التي جرت في شباط/فبراير. وتمشيا مع الهدفين الأولين لعملية التنشيط، اللذين سلطت عليهما الضوء للتو، خُصصت المرحلة الثانية من المنتدى لمناقشة سبل استعادة حكومة كاملة وشاملة للجميع ووقف إطلاق النار الدائم ووضع ترتيبات أمنية انتقالية خلال الفترة الانتقالية. وجرى استثمار الجهود المبذولة خلال تلك المرحلة من المحادثات في استعراض

الفصول ذات الصلة من اتفاق السلام في جنوب السودان لعام ٢٠١٥ والتي تتناول أساسا الحوكمة والمسائل الأمنية.

ولدى اختتام تلك المرحلة من المنتدى، كنا قد أحرزنا تقدما كبيرا صوب أهداف التنشيط. وبعد مداولات مُنظمة ومناقشات مكثفة، توصلت الأطراف وأصحاب المصلحة إلى توافق في الآراء بشأن مواد محددة تتعلق بالحوكمة والأمن، وبدأوا في تنفيذ تلك الأحكام. وبالرغم من ذلك التقدم، لا تزال هناك بعض المسائل المعلقة في مجالي الحوكمة والأمن. وإدراكا منها لوجود ثغرات كبيرة، حثت الأطراف والجهات صاحبة المصلحة في المحادثات في جنوب السودان مجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على تكثيف جهوده للعمل معها ومساعدتها في اتخاذ الخطوات التوفيقية اللازمة لحل القضايا العالقة، وفقا لقرار مجلس وزراء الهيئة خلال دورته الاستثنائية الأولى، المعقودة في ٢٦ آذار/مارس في أديس أبابا، والذي نص على بذل جهود دبلوماسية مكوكية بين الأطراف من أجل تضييق الفجوات بين مواقفها والتوصل إلى توافق في الآراء.

ومنذ ١٠ نيسان/أبريل، أجريت أنا ومجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية اتصالات مع الأطراف والجهات صاحبة المصلحة في جنوب السودان، بما في ذلك المجتمع المدني وتحالف المعارضة في جنوب السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان والأحزاب السياسية الأخرى وحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية. وأجرى المجلس أيضا مناقشة مع سلفا كير، رئيس جمهورية جنوب السودان. وخلال جهود الدبلوماسية المكوكية، استمع مجلس وزراء الهيئة إلى آراء الأطراف وأصحاب المصلحة بشأن المسائل المعلقة وعملية التنشيط برمتها، وهو يعتقد أنه لا تزال هناك خلافات كبيرة بشأن المسائل المعلقة.

وفي هذا الصدد، سيعمل مجلس الوزراء بغية تعزيز عمله مع الأطراف لسد الثغرات المتبقية. وبناء على ذلك، دعا مجلس الوزراء الأطراف إلى دورة مكثفة من المداولات الرامية إلى تحديد مجالات التوافق الممكنة قبل استئناف المحادثات. وسيعقد ذلك الاجتماع في أديس أبابا قبل استئناف المنتدى، الذي يبدأ في ١٧ أيار/مايو.

ويتمثل التحدي الآخر الذي يمكن أن يقوض مصداقية عملية السلام الحالية في استمرار انتهاك اتفاق وقف الأعمال العدائية من قبل بعض الأطراف. وما فتئت آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية توثق انتهاكات اتفاق وقف الأعمال العدائية، وتبلغ عنها. ولذا، فإن هناك حاجة إلى محاسبة المنتهكين والمفسدين لردع الإفلات من العقاب. ودون وجود عواقب لانتهاك الاتفاق، سيكون من الصعب غرس الثقة بين الأطراف والجهات صاحبة المصلحة المشاركة في عملية السلام. وستكون مصداقية عملية التنشيط في خطر وسيصعب ضمان الالتزام بنتائج اتفاق السلام الذي جرى تنشيطه.

ونشيد بمجلس الأمن على جهوده المتواصلة من أجل استعادة السلام والاستقرار في جمهورية جنوب السودان ودعمه لعملية التنشيط. ختاما، أحث المجلس على مواصلة تقديم الدعم إلى الهيئة الحكومية الدولية والمنطقة سعيا لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين في جمهورية جنوب السودان. ومن المهم للغاية أيضا أن يدعم المجلس الهيئة والاتحاد الأفريقي عند اتخاذهما تدابير ضد منتهكي عملية السلام.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد وايس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ناسيوا.

السيدة ناسيوا (*تكلمت بالإنكليزية*): بالنيابة عن مركز الحوكمة الشاملة والسلام والعدالة، أود أن أعرب عن تقديري الخالص إلى بولندا على دعوتي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن. يشرفني أن أخاطب المجلس اليوم بشأن الحالة في جنوب

السودان بوصفي واحدة من قيادات المجتمع المدني، وبالنيابة عن شعب جنوب السودان الذي يعاني والذي لم يعرف السلام.

بعث استفتاء عام ٢٠١١ أملا جديدا في الحرية والرخاء والوحدة لشعب جنوب السودان. ولكن تبدد ذلك الأمل بسبب القتال بين القيادة السياسية للبلد منذ عام ٢٠١٣ وحتى الآن. ونحن، كنساء، نشهد ونعاني انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، وكذلك الموت والتشريد الجماعي والانتهاك الجنسي والاغتصاب. وبالرغم من قدرتنا على الصمود، فإننا نشعر بالإحباط لأن قادتنا يخفقون في تحقيق تسوية سياسية دائمة للأزمة. ونحن نشاهد أطفالنا يُجندون لخوض حرب طائشة. وأصبحت ديارنا ومجتمعاتنا غير آمنة بسبب تزايد انعدام الأمن والقتال المستمر من جانب الأطراف المتحاربة وزيادة حالات التمرد من قبل الميليشيات والجماعات المستبعدة والمسلحين المجهولين والمنازعات على الماشية بين الأعراق والقبائل. ويساورنا بالغ القلق إزاء المستقبل، إذ توشك المرحلة الانتقالية على نهايتها في خضم القتال المستمر.

ونحث جميع الأطراف والحكومة على الالتزام بعملية منتدى التنشيط الرفيع المستوى كأولوية وشرط مسبق لتحقيق انتقال سلمي وشامل وإجراء انتخابات نزيهة وحرة وشاملة للجميع. ونشيد بالجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومجلس الأمن وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والزعماء الدينيون والمجتمع المدني في العمل على كفالة السلام والاستقرار في جنوب السودان. ولكن ينبغي للمجلس أن يلاحظ أنه على الرغم من أن تنشيط اتفاق السلام يشكل أساسا للاستقرار والازدهار والسلام في جنوب السودان، فإن استمرار انتهاك أحكامه يقوض أي جهود لتحقيق الاستقرار في البلد. ويمثل منتدى التنشيط الرفيع المستوى الذي تقوده الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والذي يتصف بأنه منتدى شامل للجميع حتى الآن، فرصة للأطراف وغيرها من المجموعات المستبعدة للتوصل إلى حلول توفيقية من أجل السلام.

وتوصي منظمتي بإنشاء آلية للإنفاد وببذل جهود للرصد والإبلاغ والامتثال الصارم لإعلانات وقف إطلاق النار. وندعو الهيئة الحكومية الدولية والاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن إلى الإسراع في إنشاء مؤسسات العدالة الانتقالية. ويجب المحافظة على الفصل الخامس من اتفاق السلام، بشأن العدالة الانتقالية، والذي يركز بوجه خاص على العنف الجنسي ضد المرأة. واتباع نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية في رصد والإبلاغ عن انتهاكات وقف إطلاق النار أمر أساسي أيضا، وكذلك الحاجة إلى إصلاح مؤسسات الحوكمة والعدالة والأمن ووضع برنامج شامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل. كما يقوض تضارب المصالح الإقليمية والجغرافية السياسية بين بلدان الهيئة الحكومية الدولية وولاية الهيئة غير المحدودة آفاق السلام. وأهيب بمجلس الأمن أن يظل متحدا وأن يخصص مزيدا من الوقت والموارد لضمان أن تتوصل عملية شاملة للجميع تقودها الهيئة الحكومية الدولية، بدعم من الاتحاد الأفريقي، إلى تسوية نهائية من دون مزيد من التأخير.

يتعين على المجلس تقديم الدعم للقائدات ومجموعات المجتمع المدني خلال الفترة الانتقالية، من خلال التمويل وبناء القدرات من أجل عملية سياسية تراعي المنظور الجنساني، وشاملة للجميع.

تظل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، مهمة للغاية، وملائمة لجنوب السودان، لا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين والمشردين داخليا وغيرهم في المناطق المتضررة من النزاعات، حيث تواصل المجموعات العسكرية وشبه العسكرية والأفراد استهداف النساء عند منابع الماء وجمع الحطب والمواد الغذائية. وغالباً ما يتم اغتصاب النساء والأطفال واستغلالهم جنسيا وتعذيبهم وقتلهم. ويعاني الضحايا من الوصم، والصدمات النفسية، والاضطرابات النفسية، وحالات الحمل غير المرغوب فيها، ورفض أزواجهن لهن، إلى جانب الأمراض، بما في ذلك

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وينبغي للبعثة أن تتشاور مع منظمات المجتمع المدني والنساء وزعماء المجتمعات المحلية وأن تتعاون معهم في مجال استشعار النزاعات، والإنذار المبكر من أجل وضع واعتماد نهج يراعي المنظور الجنساني في مجال حماية المدنيين.

وأدعو كذلك إلى التعجيل بالانتشار والنشر الكامل لقوة الحماية الإقليمية، من خلال الاتحاد الأفريقي، في جوبا ومناطق أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن جوبا، التي هي العاصمة، قد شهدت سلاما وهدوء نسبيين بسبب تواجد قوات الحماية الإقليمية ودورياتها. ومع وجود بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في ياي، بدأ المدنيون في العودة، وأعيد فتح سوق ومحلات لوتايا على سبيل المثال.

إننا نشعر بالانزعاج من مزاعم التحرش الجنسي وسوء المعاملة من جانب حفظة السلام التابعين للبعثة في واو وفي مواقع أخرى. ومع ذلك، فإننا نرحب بالموقف القوي للأمين العام فيما يتعلق بعدم تسامحه مطلقا مع حالات الاعتداء الجنسي. وندعو بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان إلى التعجيل بالتحقيقات التي تجريها قوات حفظ السلام التابعة لها وإصدار التقارير للجمهور. إننا نطالب بوضع سياسة الأمم المتحدة واتخاذ إجراءات بشأن تعميم التوجه وإنفاذ التدريب بشأن التحرش الجنسي من جانب حفظة السلام التابعين لها وشرطة الأمم المتحدة، كعنصر حاسم في بعثات حفظ السلام المنضبطة.

إن المجتمع المدني ليس عدوا. وتقوم منظمات المجتمع المدني بدور هام في رصد وتضييق الفجوة بين الحكومة والمواطنين من خلال تقديم المساعدات الإنسانية، وحفظ السلام، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز الحكم الرشيد. لكن غالباً ما يتم اعتقال ممثلي المجتمع المدني، والتهديد بتعرضهم للترهيب أو القتل بسبب ما يقومون به. وقد أجبر تناقص مساحة عمليات المجتمع المدني بعض القادة على مغادرة البلد. على سبيل المثال، مطلوب من أعضاء المجتمع المدني الحصول على إذن من جميع أطراف النزاع قبل القيام بأنشطتهم. ويتعين على مجلس الأمن الإعراب عن دعمه للدور الهام الذي يؤديه المجتمع المدني فيما يخص التنديد بتلك الأفعال.

أشكرك مرة أخرى وأثني على مجلس الأمن لأنه سمح لي بمناقشة الحالة الراهنة في بلدي والمعاناة التي لا تطاق لمواطني بلدي. وأعتقد أن جلسة المجلس هذه، ستحقق السلام في جنوب السودان وستنتهي معاناتنا. وأختتم بالقول ”أنا تعبان“، لقد تعب الناس. إننا بحاجة إلى إحلال السلام الآن.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة ناسيوا على إحاطتها الإعلامية.

سأقدم الآن إحاطة إعلامية بصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، بشأن جنوب السودان، بشأن التطورات التي شهدتها اللجنة منذ الإحاطة الإعلامية السابقة لسلفي في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (انظر S/PV.8127). وأعتزم التركيز على التوصيات الواردة في التقرير النهائي لفريق الخبراء (انظر S/2018/292)، الذي قدم إلى اللجنة في ١٤ آذار/مارس ونُشر بوصفه وثيقة من وثائق المجلس في ١٢ نيسان/أبريل، ناقشها أعضاء اللجنة في ١١ نيسان/أبريل. وسأقدم أيضا لمحة موجزة عن التطورات في اللجنة منذ بداية السنة حتى الآن، وكذلك ما هو متوقع خلال الأسابيع المقبلة.

لن أكرر بالتفصيل نتائج التقرير النهائي، بالنظر إلى أنه أحيل إلى أعضاء المجلس وينشر الآن كوثيقة رسمية. واسمحوا لي بأن أذكِّر أعضاء المجلس بأن فريق الخبراء قد قدم استنتاجاته فيما يتعلق بالحالة السياسية والأمنية في جنوب السودان؛ وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛ وإعاقة العمليات الإنسانية وبعثات حفظ السلام؛ وشراء الأسلحة وتنفيذ تدابير

الجزاءات في جنوب السودان. واستناداً إلى هذه الاستنتاجات، قدم الفريق ثلاث توصيات في تقريره النهائي. واتساقا مع استنتاج الفريق استمرار أنماط الصراع التي أبلغ عنها المجلس في وقت سابق، قد تكون تلك التوصيات مألوفة بالنسبة لأعضاء المجلس.

أولا، في إطار مناشدة المجتمع الدولي أن يمارس المزيد من الضغوط على الأطراف، وفي الوقت الذي نؤكد فيه أنه من المحتمل أن تتدهور الحالة بدون ممارسة تلك الضغوط، مع ما يترتب عن ذلك من آثار أمنية إنسانية وإقليمية هائلة، كرر الفريق توصيته الواردة في تقريره الأول، الصادر في شهر آب/أغسطس ٢٠١٥ (انظر S/2015/656)، أن يفرض مجلس الأمن حظرا على توريد الأسلحة إلى جنوب السودان. وبالنظر إلى أن هذه التوصية موجهة إلى المجلس، فقد أحاطت اللجنة علما بها، ولكنها لم تتخذ أي إجراء بشأنها.

ثانياً، مع التأكيد على استمرار الإفلات من العقاب في البلد، جدد الفريق توصيته الموجهة إلى اللجنة للنظر في تعيين أفراد وكيانات إضافيين. وكرر الفريق أنه لم تكن هناك قوائم للجزاءات منذ تعيين ستة أفراد في ١ تموز/يوليه ٢٠١٥، وأنه قد قدم إلى اللجنة بيانات محددة عن الحالات بشأن عدد من الأفراد المسؤولين أو المتواطئين في الإجراءات والسياسات الموصوفة في الفقرة ٩ من القرار ٢٢٩٠ (٢٠١٦)، بمن في ذلك المسؤولين عن الظروف التي أدت إلى حدوث أزمة إنسانية غير مسبوقة. وأحاطت اللجنة علما بتلك التوصية، كما فعلت العام الماضي.

وأخيرا، ردا على التوصية الثالثة للفريق، وافقت اللجنة على توجيه رسائل إلى أعضاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، تكرر تأكيد أهمية التزام تلك الدول بإنفاذ تجميد الأصول الذي نص عليه القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) والطلب بشكل محدد، أن يتم تجميد الحسابات المصرفية وأصول فردين معينين هما ماريال تشانونغ يول مانغوك وغابرييل جوك رياك.

وأود الآن إعطاء لمحة موجزة عن عمل اللجنة منذ الإحاطة الإعلامية التي قدمها سلفي إلى المجلس في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي.

وقد قدمت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر، إحاطة إعلامية أمام اللجنة، في ١١ نيسان/أبريل عقب النظر في التقرير النهائي للفريق. وكما يتضح من البيان الصحفي الصادر عقب الجلسة، تلقت اللجنة معلومات مستكملة مفزعة مفادها أن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال قد زادت زيادة كبيرة خلال العام الماضي، مقارنة بالسنتين السابقتين. وقد تحققت الأمم المتحدة من أكثر من ١ ٠٠٠ حادث من جميع الانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال التي حددها القرار ١٢٦١ (١٩٩٩)، بشأن الأطفال والنزاع المسلح، مما يؤثر على ما يناهز ١ ٤٠٠ طفل في جنوب السودان. وعلى وجه الخصوص، وصف تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل جميع أطراف النزاع بأنه متوطن. ولم يستخدم الأطفال فقط بشكل عرضي لتعزيز القدرات العسكرية لأطراف النزاع بشكل مؤقت أو لتقديم الخدمات لها.

وبدلا من ذلك، تبين أنه يجري استخدام الأطفال جنوب السودان لتأجيج الحرب وأنهم تُساء معاملتهم بصورة منهجية وعلى نحو مطرد، الأمر الذي مكن من مواصلة الجهود الحربية.

وخلال الاجتماع الذي عُقد في ١١ نيسان/أبريل، ذكرتُ اللجنة بأنني أعتزم القيام بالزيارة الأولى بصفتي رئيسة اللجنة في منتصف حزيران/يونيه. وفي وقت سابق، ناقشت الأمر بصورة غير رسمية مع الممثل الدائم لجنوب السودان وتلقيت ردا إيجابيا. وحسبما اتفق عليه أعضاء اللجنة، سأزور جنوب السودان وبلدانا أخرى في المنطقة – إثيوبيا وكينيا وأوغندا – للحصول على معلومات مباشرة عن تنفيذ تدابير الجزاءات المتعلقة بجنوب السودان. وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار الرحلة الثانية التي أقوم بها بالنيابة عن اللجنة منذ إنشائها في عام ٢٠١٥، ستتيح

الزيارات القطرية فرصة لتعزيز الحوار والتعاون مع الدول المعنية في ما يتعلق بتنفيذ نظام الجزاءات. وأعتزم تقديم إحاطة إلى لجنة القرار ٢٢٠٦ بشأن اجتماعاتي وملاحظات لدى عودتي إلى نيويورك.

وفي الفترة السابقة على الزيارة، ستعقد اللجنة أول جلسة إحاطة مفتوحة في ٣١ أيار/مايو مع دول المنطقة وجميع الدول الأعضاء المهتمة للاستماع إلى آرائها بشأن التقرير النهائي للفريق والتنفيذ العام للتدابير الجزائية المتعلقة بجنوب السودان. وإلى جانب الاجتماعات الدورية للجنة، أعتزم عقد ''مشاورات غير رسمية جانبية'' مع أعضاء اللجنة المهتمين في مقر البعثة الدائمة لبولندا، وذلك على غرار لقائي يوم الجمعة الماضي مع ممثل إحدى المنظمات غير الحكومية التي تتعامل مع جنوب السودان.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد جيجي (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يود وفد بلدي أن يشكر السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ والسفير إسماعيل وايس، المبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى جنوب السودان؛ والسيدة ناسيوا على إحاطاتهم بشأن الحالة في جنوب السودان. كما نشكركم، سيدتي الرئيسة، بصفتكم رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان، على إحاطتكم بخصوص أنشطة اللجنة في إطار تنفيذ نظام الجزاءات المتعلق بذلك البلد. إن تلك الإحاطات تزودنا بمعلومات عن التهديدات المستمرة التي تعوق عملية الخروج من الأزمة في جنوب السودان. وسأركز في بياني على المسائل التالية: العملية السياسية والحالة الأمنية والحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في جنوب السودان.

في ما يتعلق بالعملية السياسية، يعرب وفد بلدي عن أسفه لعدم وجود التزام حقيقي لدى أطراف النزاع بالبحث عن حل عملي للأزمة في جنوب السودان، على الرغم من النداءات المتكررة من المجتمع الدولي والمبادرات التي اتخذتها الهيئة الحكومية الدولية، والتي تثني عليها كوت ديفوار لعملها الدؤوب. ويرحب وفد بلدي بالجهود الدبلوماسية التي يبذلها السفير وايس، فضلا عن جهود ممثلي مجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية، والرامية إلى عقد مشاورات مع أطراف النزاع من أجل التغلب على خلافاتها، وبالتالي تيسير المناقشات لدى استئناف منتدى التنشيط الرفيع المستوى بشأن الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان.

وتأمل كوت ديفوار أن تمكن هذه المشاورات الجهات الفاعلة من تسوية خلافاتها بشأن مسألة الحوكمة والمسائل الأمنية التي أثيرت خلال المرحلة الثانية من منتدى التنشيط، الذي عُقد في أديس أبابا في الفترة من ٥ إلى ١٦ شباط/فبراير. ويحث بلدي الأطراف على إظهار الإرادة السياسية وعلى أن تشارك بصورة مجدية في إيجاد حل سياسي بغية التوصل إلى اتفاقات مستدامة بشأن تقاسم السلطة بين أعضاء حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية وبشأن المسائل الأمنية في المرحلة الثالثة من منتدى التنشيط، المقرر عقده في الفترة من ١٧ إلى ٢١ أيار/مايو ٢٠١٨– أي في غضون أقل من ١٠ أيام – في أديس أبابا. لقد طالت معاناة شعب جنوب السودان كثيرا وهم يستحقون السلام والاستقرار في نهاية المطاف. وحان الوقت لأن تعطي أطراف النزاع فرصة حقيقية لعملية السلام.

وبخصوص الحالة الأمنية، فمن الواضح أنه بعد مرور قرابة خمس سنوات على اندلاع النزاع في جنوب السودان، لا تزال الحالة الأمنية تبعث على القلق. وعلى الرغم من أن أطراف النزاع وقعت اتفاق وقف الأعمال العدائية وحماية المدنيين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية في ٢١ كانون

الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وأنها التزمت مجددا باحترامه خلال المرحلة الثانية من منتدى التنشيط المتعلقة بعملية السلام في شباط/فبراير، لا تزال حماية المدنيين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية من التحديات الكبيرة التي يتعين التصدي لها. ويشعر وفد بلدي بالقلق إزاء استمرار الاشتباكات والتقارير التي تفيد بارتفاع معدلات العنف في ولايتي الوحدة وجونقلي والولاية الاستوائية. كما يساوره القلق إزاء ضخامة البعد العرقي للنزاع. ولذلك، فإن بلدي يدعو الأطراف المتحاربة إلى وقف الأعمال العدائية واحترام الالتزامات المقطوعة في المرحلتين الأولى والثانية لمنتدى التنشيط الرفيع المستوى بشأن عملية السلام.

وفي ما يتعلق بالبعد الإنساني، تشعر كوت ديفوار بالقلق إزاء تصاعد العنف والاشتباكات في بعض المناطق، مما أدى إلى تشريد الآلاف من الأشخاص وإعاقة العمل الإنساني. وفي ظل وجود أكثر من أربعة ملايين من النازحين واللاجئين وحيث يواجه ما يربو على سبعة ملايين شخص خطر انعدام الأمن الغذائي، فإن الحالة الإنسانية في جنوب السودان واحدة من أشد الحالات الإنسانية في العالم. وفي ضوء ذلك، فإن ثمة حاجة ملحة للسماح للمجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية بتلبية الاحتياجات الإنسانية وتقديم المساعدة إلى السكان الذين هم في أمس الحاجة إليها في بيئة آمنة. ويكرر وفد بلدي نداءه إلى مختلف الأطراف لأن تحترم بصورة غير مشرطة اتفاق ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، الأمر الذي يتطلب، في جملة أمور، إتاحة إمكانية الوصول دون عراقيل للعاملين في المجال الإنساني. وفي هذا الصدد، فإن بلدي يدين بشدة احتجاز العاملين في مجال المساعدة الإنسانية، فضلا عن أي عمل آخر يهدف إلى منع إيصال المعونة الإنسانية.

وفي ما يتعلق بحالة حقوق الإنسان، تشعر كوت ديفوار بالقلق إزاء الادعاءات التي تشير إلى استمرار انتهاكات حقوق الإنسان وتدمير ممتلكات الناس وسبل عيشهم. ويشجع بلدي جنوب السودان وحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية ومفوضية الاتحاد الأفريقي على التعجيل بإنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان، والتي ستتولى المسؤولة عن محاكمة المسؤولين عن الجرائم المنصوص عليها في الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان الموقع في عام ٢٠١٥. ولا تزال كوت ديفوار تعتقد أن إنشاء وتشغيل المحكمة المختلطة سيسهم في تحقيق السلام والحد من انتهاكات حقوق الإنسان. ونرحب بإطلاق الجماعات المسلحة لسراح أكثر من ٢٠٠ طفل في ١٧ نيسان/أبريل. وبينما نذكر جميع أطراف النزاع في جنوب السودان بأن تجنيد الأطفال أو استخدامهم في النزاعات المسلحة أمر محظور، يحثها بلدي على القيام بالمزيد من العمل لحماية الأطفال ولتسريع الإفراج عن أولئك الذين لا يزالون في قبضتها.

إن بلدي يهنئكم، سيدتي، على العمل الذي قمتم به بصفتكم رئيسة لجنة القرار ٢٢٠٦ ويؤكد من جديد دعمه لزيارتكم المقبلة إلى جنوب السودان وبلدان أخرى في المنطقة.

في الختام، يدعو بلدي أعضاء الأمم المتحدة، ولا سيما بلدان المنطقة، إلى كفالة الامتثال الصارم للجزاءات المفروضة على جنوب السودان.

وذلك سيسهم في تحقيق الاستقرار في بلد دمرته نزاعات استمرت فترة طويلة جدا.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): يود وفد بلدي أن يشكر وكيل الأمين العام، السيد جون – بيير لاكروا، والمبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى جنوب السودان، السيد إسماعيل وايس، والسيدة جاكلين ناسيوا على إحاطاتهم الإعلامية. وبالمثل، نشكركم، سيدتي الرئيسة، على إحاطتكم الإعلامية وقيادته على رأس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان.

ومن المؤسف أن الحالة في جنوب السودان واحدة من بين أكثر الحالات المنذرة بالخطر في العالم. فاستمرار تدهور الأمن وبطء التقدم المحرز في العملية السياسية والحالة الاقتصادية المعقدة عوامل تزيد من تفاقم الأزمة الإنسانية، التي تزداد صُعوبةً السيطرة عليها، وتؤثر على فئة كبيرة من السكان. وفي ظل هذه الخلفية المعقدة، ندرك أنه من الصعب للغاية إيجاد حل فوري، لا سيما إن استمرت الانقسامات العميقة بين الأطراف. ومن المؤسف أن الاشتباكات قد استمرت على الرغم من التوقيع على اتفاق وقف الأعمال العدائية، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

ولهذا السبب، من الضروري العمل على تحقيق المصالحة بين أطراف النزاع، ولذلك فإننا نسلط الضوء على التقدم الذي أحرز مؤخرا في اتفاق عام ٢٠١٥ لإعادة توحيد صفوف الحركة الشعبية لتحرير السودان. ونقدر أيضا البيان الذي أدلى به مؤخرا الرئيس سلفا كير، والذي يدعو فيه إلى عودة زعيم المعارضة، ريك مشار، إلى جوبا. وهذه العودة، إن تحققت، قد تخفف من حدة التوترات في الميدان.

ونرحب أيضا بجهود والتزام الهيئة، التي تواصل عملها لجمع الحكومة والجماعات المعارضة على طاولة المفاوضات من خلال منتدى التنشيط الرفيع المستوى لعملية السلام. غير أنه من الواضح أن العلمية لن تؤدي إلى النتائج المرجوة ما لم تأخذ الأطراف على محمل الجد التزاماتها وتظهر إرادة سياسية حقيقية للوفاء بها. ونحن نتوقع كامل المشاركة والمرونة من الأطراف في المرحلة المقبلة للمنتدى، المقرر عقدها في الفترة من ١٧ إلى ٢١ أيار/مايو.

والحالة الإنسانية، كما ذكرت، ما زالت مثيرة للقلق. فالبيانات التي قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تبين واقعا صعبا للغاية، يحتاج فيه أكثر من نصف سكان العالم للمساعدة الإنسانية ويواجه الملايين من اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا انعدام الخدمات الأساسية، واشتداد انعدام الأمن الغذائي، وتفشي الأمراض. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة التعاون من أجل ضمان تقديم المساعدة الإنسانية في جنوب السودان.

فجنوب السودان اليوم أحد أخطر الأماكن في العالم بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني. وإننا نعرب عن أسفنا العميق لوفاة ثلاثة منهم في الشهر الماضي، وقد بلغ عدد الوفيات حوالي ١٠٠ حالة منذ عام ٢٠١٣. وندين الهجمات على العاملين في المجال الإنساني وندعو بإلحاح الحكومة والجماعات المعارضة إلى ضمان الوصول الآمن ودون عوائق للمساعدات الإنسانية، في إطار احترام القانون الإنساني الدولي وبيئة تشغيلية مثلى لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وفي السياق نفسه، ندعو الأطراف إلى التمسك باتفاق مركز القوات واتخاذ تدابير ملموسة لمنع أي انتهاكات.

ومن الجوانب الأخرى التي نعتقد أنه من المهم الإشارة إليها، الطلب الذي قدمه وفد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي خلال زياراته إلى جنوب السودان في الشهر الماضي، والذي دعا فيه إلى مزيد من التعاون في إنشاء المحكمة المختلطة للمضي قدما في مكافحة الإفلات من العقاب. ومن ناحية أخرى، وفيما يتعلق بتوصيات فريق الخبراء، نوافق على أن مجلس الأمن ينبغي أن يستفيد من جميع الأدوات المتاحة له لاتخاذ تدابير ضد الذين يعرقلون نتائج عملية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أو لا يمتثلون لها.

وفي الختام، ينبغي للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره مضافرة الجهود دعما لجهود الهيئة الحكومية الدولية. وقد اتفقنا، نحن أعضاء مجلس الأمن، على أن السبيل الوحيد لتسوية النزاع في جنوب السودان هو عن طريق عملية حوار سياسي شامل وصادق بين الأطراف بغية تنفيذ اتفاق عام ٢٠١٥.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (*تكلمت بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على المعلومات التي قدمتموها بصفتكم رئيسة للجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان، والسيد جون - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على العمل الشاق الذي اضطلع به في سياق الوفاء بمسؤولياته، ولا سيما على الإحاطة الإعلامية الممتازة التي قدمها. وفي نفس السياق، نود أيضا أن نشكر السيد إسماعيل وايس، المبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والسيدة جاكلين ناسيوا، ممثلة مركز الحوكمة الشاملة والسلام والعدالة.

إن حكومة غينيا الاستوائية تثني مرة أخرى على العمل الشاق والجهود المتميزة التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية والاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لحث الأطراف المتحاربة على إجراء حوار بناء ومباشر سعيا إلى إحلال السلام وتحقيق الاستقرار في جنوب السودان. ونعتقد أن مشاركة الأطراف في جولة المشاورات التي ستعقد في أديس أبابا في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيار/مايو ستكون حاسمة في توفير الاستمرارية وإعادة توجيه الحوارات خلال المرحلة الثالثة من منتدى التنشيط الرفيع المستوى.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن جمهورية غينيا الاستوائية تشعر ببالغ الأسى والاستياء إزاء مضمون التقارير والبيانات الأخيرة التي تلقتها بشأن الحالة في جنوب السودان. وقد قدمت إدارة عمليات حفظ السلام صحيفة معلومات عن انتهاكات اتفاق مركز قوات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، الذي تعهدت فيه حكومة جنوب السودان، من بين التزامات أخرى، باتخاذ

”جميع التدابير المناسبة لضمان سلامة وأمن البعثة وأعضائها والأفراد المرتبطين بها وممتلكاتهم وأصولهم“.

وبدون الخوض في كل انتهاك من تلك الانتهاكات الواردة في صحيفة المعلومات، نود أن نذكر حكومة جمهورية جنوب السودان والأطراف المعنية الأخرى، بأنه بالإضافة إلى السعي إلى إحلال السلام، من الواجب الإنساني إنقاذ الأرواح ومساعدة الملايين من أبناء جنوب السودان الذين يواجهون الفقر وانعدام الأمن الغذائي ونقصا في الخدمات الأساسية. والوفاء بتلك المسؤولية لن يُكلل بالنجاح إلا إذا يُسرت العمليات الإنسانية وأُزيلت التهديدات والمخاطر التي تواجهها منظمات المساعدة الإنسانية وموظفوها الشجعان. وعليه، فإن حكومة جمهورية غينيا الاستوائية تحث حكومة جمهورية جنوب السودان على التعاون مع البعثة، حتى يتسنى لهما التعاون في تحقيق الهدف الوحيد المتمثل في تحقيق السلام والاستقرار اللذين يستحقهما شعب جنوب السودان.

وترى حكومة بلدي أن الحالة الإنسانية في جنوب السودان ما زالت غير مقبولة. فالانتهاكات المستمرة والمتزايدة والمتواصلة لحقوق الإنسان، ولا سيما الانتهاكات التي ترتكب ضد الأطفال في النزاعات المسلحة، الذين يستخدمون كأدوات للحرب، أكدها التقرير الذي عرضته في ١١ نيسان/أبريل السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتير، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، على اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥).

يجب التوقف عن هذه الممارسة فورا. وتحقيقا لهذه الغاية، نحض إدارة حماية الطفل على الاضطلاع بعملها لرصد وإدانة هذه الانتهاكات الخطيرة في جنوب السودان، ومكافحة إفلات الجناة من العقاب، بالتعاون مع حكومة جنوب السودان.

وكما فعلنا في مناسبات سابقة، نؤكد أنه من المهم أن تمتنع أطراف النزاع عن اتخاذ الإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الحالة وأن تتخذ إجراءات لتنفيذ الاتفاق الموقع والالتزام به، وهو ما يقتضي وقف الأعمال العدائية وحماية المدنيين وإمكانية وصول

المساعدات الإنسانية والعودة الفورية إلى طاولة المفاوضات. وفي ذلك الصدد، نفهم أنه من الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي دعم جهود الوساطة الحالية، ولا سيما تلك التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) والاتحاد الأفريقي، والبحث عن سبل ضمان نجاح المرحلة الجديدة لمنتدى التنشيط الرفيع المستوى المعني باتفاق السلام.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن سرور حكومة بلدي لأنباء تحرير أكثر من ٢٠٠ طفل كانوا لدى الجماعات المسلحة في جنوب السودان، وبذلك يبلغ عدد الأطفال المفرج عنهم هذا العام أكثر من ٥٠٠ طفل. كما ترحب حكومتي بأنباء تحرير سبعة من عمال المنظمات الإنسانية في جنوب السودان، بعد أيام من احتجازهم من قبل قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان - المعارَضة في مقاطعة موروبو.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد مالوال (جنوب السودان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم مهام رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه معكم خلال فترة رئاستكم. ونتطلع إلى زيارتكم المقبلة إلى جنوب السودان.

بعد إذنكم، سيدتي الرئيسة، أود أن أعرب رسميا عن تعازينا لوفد كوت ديفوار على الوفاة المفاجئة لرئيس بعثتها.

كما أود أن أنوه وأرحب بوجود السيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسفير إسماعيل وايس، المبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) إلى جنوب السودان، فضلا عن السيدة جاكلين ناسيوا، في جوبا.

يود وفد بلدي أن يدلي بالملاحظات الموجزة التالية تسجيلا للموقف فيما يتعلق بالتقرير النهائي لفريق الخبراء (انظر S/2018/292).

أولا، نحن نشعر بالاستياء لأن التقرير يتحيز صراحة ضد الحكومة وكبار مسؤوليها. وعلى الرغم من أن الفريق قام بزيارة جوبا، فإنه يستشهد أساسا بمصادر ومعلومات مأخوذة من مقابلات أجريت مع أعضاء المعارضة في نيروبي وكمبالا. ويرد ذكر كبار مسؤولي الحكومة مرارا باعتبارهم متشددين من أجل تصوير دفاعهم اللفظي القوي عن الحكومة بوصفه عقبة أمام السلام. ولا يسع المرء إلا أن يستنتج أن الغرض من الإشارة لأولئك المسؤولين على هذا النحو هو إرساء الأساس لتبرير فرض جزاءات دولية عليهم.

ثانيا، إن تقرير فريق الخبراء متحيز، في رأينا. فعلى سبيل المثال، تقول الفقرة ٨٢ أن قوات المعارضة،

> ”ما زالت لديها إمكانية محدودة للحصول على الأسلحة والذخيرة من مصادر خارجية. وقد أدى نقص الذخيرة، على وجه الخصوص، إلى الحد من العمليات الهجومية التي تشنها جماعات المعارضة في العديد من المواقع. وأفاد قادة المعارضة بأنهم يقصرون عملياتهم بشكل متزايد على أساليب حرب العصابات الصغيرة النطاق، التي تعتمد على التنقل وتجنب المواجهة المباشرة مع القوات الحكومية.“

ومن جهة أخرى، يفيد الفريق بأن الحكومة لا تزال تتلقى أسلحة عبر المنطقة، وهي معلومات تدفعه إلى التوصية بفرض حظر على توريد الأسلحة ضد الحكومة.

ثالثا، على النحو المذكور في الفقرة ٧٧، فإن البعثة الدائمة لجمهورية الصين لدى الأمم المتحدة حضت الفريق في رسالة بريد إلكتروني ”على الاضطلاع بأنشطته وفقا للولاية الواردة في

القرارات وبطريقة موضوعية وعادلة''. في الواقع، نود أن نعرب عن تأييدنا لرد البعثة الصينية – بأنه ينبغي للفريق أن يقتصر في تحقيقاته على حدود ولايته وإطارها الزمني. وفي محاولة إثبات حقائق معينة، صلات وروابط، كان الفريق يبحث ويبلغ عن أحداث وترتيبات وقعت قبل ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في جنوب السودان. بل إن الفريق يتعقب أفراد أسر الأشخاص الذين يخضعون لجزاءات، بسبب معلومات قدمتها المعارضة.

إن حكومة جمهورية جنوب السودان ملتزمة بالتعاون مع فريق الخبراء من أجل إنهاء الأزمة في جنوب السودان بسرعة. ولكن، للأسف، هذا التقرير مليء بالأمثلة المتحيزة ضد الحكومة، الأمر الذي يثير تساؤلات حول حياد ونزاهة الفريق. تود حكومة جمهورية جنوب السودان أن ترى فريقا ينشئه المجلس للتحقيق وإبلاغ نتائج متوازنة وموثوقة إلى المجلس لكي يعتمد قرارات منصفة وذات مصداقية وواقعية. إن الدعوة إلى فرض حظر على توريد الأسلحة استنادا إلى هذا التقرير لا تهدف إلا لمعاقبة الحكومة، لكنها لن تنهي الحرب أو تحقق السلام في جنوب السودان. وإذا جاز لي أن أقول بكل تواضع، على المجلس أن يركز على الوسائل الفعالة الأخرى لإنهاء الحرب وإحلال السلام الدائم في جنوب السودان، بدلا من المجازفة بإطالة أمدها.

وفي الختام، أود أن أؤكرر وأؤكد لمجلس الأمن التزام حكومة بلدي بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والتزامها المستمر بإيجاد حلول دائمة لمختلف التحديات التي تواجه البعثة ومختلف الجهات الفاعلة الإنسانية في جنوب السودان.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٠